



«تضع البشرية بالضرورة فقط تلك المعضلات امامها التي يمكن ان تحلها، لأن المعضلة نفسها تظهر حينما تكون الشروط المادية لحلها قد توفرت او تكون في عملية التكون»  
ماركس

## اقليم كردستان العراق،

### شرعنة الظلم من خلال المحاكم !

عبدالله صالح

الذي جرى في محاكم اربيل خلال الايام الماضية، كون هذه السلطة قد تجاوزت اللوم والنقد وأصبحت خارج هذه الدائرة، ولكنني اتعاطف مع القضاة الذين نفذوا هذه التوجيهات الحزبية فأضروا بسمعهم كقضاة وبسمعة المحاكم كذلك، ويزداد تعاطفي معهم حين أقرأ بلاغا صادرا عنهم يتهمون فيه المناوئين لقراراتهم التعسفية هذه ويصفونها بـ «التدخل في شؤون المحاكم» !!

حين ترى بأن أعلى سلطة تشريعية في الاقليم، وهي البرلمان، قد اصبح أداة بيد الحزبين الحاكمين، البارتي والاتحاد، واحزاب هامشية اخرى تسير في ركبهم، وترى بأن أعلى سلطة قضائية قد سارت على نفس سكة البرلمان، لا يسعك إلا أن تقول بان المحاكم، والحالة هذه، أصبحت بعيدة كل البعد عن كونها باب يمكن للمواطن أن يطرقه حين يريد استرداد حقه المسلوب، ليس هذا فحسب، بل واصبحت أداة قمعية أخرى تُضاف الى الاجهزة القمعية العديدة التي أنشأتها السلطات كي تحميهم من غضب الجماهير، ذلك الغضب الذي سيتحول يوما ما الى ثورة تدمر قلاعهم وتدفع بهم نحو نفس المصير الذي لاقاه طغاة من أمالهم، وان الغد لناظره لقریب .

، تلك الحقوق الواجب توفرها لكل كائن حي يعيش على هذه الارض، لم يتحقق مئة بالمئة في اي بلد من بلدان العالم الحالية . الا انه، وحين يتحول الظلم وهدر ابسط الحقوق الى قوانين وقرارات تُشرعن هذا الظلم في بلد ما، ويصبح القاضي اداة لتنفيذ تلك القوانين، فالمسألة تتخذ بُعداً آخر . رغم اعتقادي بوجود قضاة لازالوا يُحْكَمون ضمايرهم ويحترمون مهنتهم ، الا ان هؤلاء، أما خارج السكة التي ترسمها السلطة، أو مبعدون عن دوائر صنع القرار واصدار الاحكام.

«خيمة العدالة» في اقليم كردستان العراق ليس بالشكل الذي يُمكن للمواطن اللجوء اليها حين يشعر بان جهة ما، حكومية كانت أو شخصية ، قد تجاوزت على حقوقه واهدرتها، ليس هذا فحسب بل و ان المواطن يلقي الظلم والقمع لقاء شكواه بدلا من استرداد حقوقه. انه جرس انذار خطير مازال يُدق في اقليم كردستان، ليس الآن فحسب بل ومنذ استيلاء الاحزاب القومية الكوردية الحاكمة هناك على السلطة. هذه المسألة، تجلت، هذه الايام، بابشع صورها حين جاءت قرارات محاكم اربيل ضد النشطاء المدنيين بهذه القساوة . يُقال بأن الطعام يُحفظ بالملح كي لا يتعفن، ولكن ماذا لوتعفن الملح؟! انا لا ألوم السلطة على السيناريو

حكمت محكمة الاستئناف ٢ في أربيل، يوم الثلاثاء (١٦-٢-٢٠٢١) بالسجن لمدة ست سنوات على الصحفيين والنشطاء المدنيين في منطقة بهدينان كل من، شيروان شيرواني، كۆهدار زيباري، شفان سعيد، أياز كرم وهاريوان عيسى وذلك بعد تليفق تهم ضدهم فاقدة لأية أدلة.

هذا الحكم الجائر والتعسفي اثار، مرة أخرى، ضجة كبيرة وقوية داخل أوساط الجماهير التحريرية في كردستان ضد سياسات السلطات الحاكمة، بالأخص ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني، المنتفض الرئيسي في منطقة بهدينان وفي أربيل.

يُقال بأن المدعي العام في البلدان التي يكون فيها للقضاء مكانته، يُعتبر ملاذا يمكن اللجوء اليه لاسترداد حقوق يعتقد المواطن بانها مسلوقة منه، او لتقديم شكوى ضد انعدام العدالة والدفاع عن الحقوق، شخصية كانت تخصه كمواطن، أو تخص المجتمع، وان استقلال القضاء هو المقياس الذي يمكن من خلاله تقييم اوضاع بلدا، فيما يخص حقوق الانسان وحرياته، وهنا من المفروض أن يكون القاضي رمزا للعدالة و ضامنا لتحقيقها. ليس المقصود هنا مدح نظام ما ونبذ آخر، فاحترام حقوق الانسان

# «البيئة الآمنة» والانتخابات المقبلة

طارق فتحي

**((ان النقاش مع "البنادق" أفضل من النقاش مع الاطروحات التي تبشر بها المعارضة)) لينين.**

الاطمئنان من خوف او قلق معين، وبيئة آمنة معناها أن تكون خالية من مصادر الخطر الناجمة عن الميليشيات والمافيات، أي إيجاد ظروف طبيعية، أي عملية الاقتراع يجب ان تجري دون ترهيب او عنف او اكراه، هل ممكن ذلك؟ من السخافة حقا مجرد التفكير بذلك؛ لنفترض ان قائد ميليشيا معينة رفض المشاركة في الانتخابات، هل سيكون هناك قلق من عدم مشاركته ومما سيفعله؟ او لنفترض ان الصراع الإقليمي او الدولي اشتد في العراق، فهل ستتوفر «بيئة آمنة»؟ والافتراضات كثيرة، وهي واقعية.

الى اليوم الميليشيات تغتال وتختطف وتعذب المعارضين لها من شبيبة تشرين، ممن يريد الدخول في «انتخاباتهم» او الراضين لها على حد سواء، الى اليوم وهي تصول وتجول في الشوارع، بحجج مكررة وسمجة وسخيفة، الى اليوم وهم يفرضون سيطرتهم بشكل كامل على طول البلاد وعرضها، وبعد كل ذلك، تأتي قوى المعارضة بأطروحاتها الوردية لتطالب سلطة الميليشيات بتوفير «بيئة آمنة»!

من المسلم به والمعروف لدى من يعمل بالسياسة، ان العراق خالي تماما من قضية «العمل السياسي الديمقراطي السلمي»، فالسلطة في هذا البلد مكونة من ميليشيات وعصابات ومافيات إسلامية وقومية وعشائرية، وهذه القوى جميعها مسلحة، ودائما ما تستعرض قواها في الشارع، وهي في حالة شبه صراع فيما بينها، يظهر على السطح أحيانا، وهذه القوى أيضا هي تابعة لهذه الجهة او تلك، أي ذيلية، تنفذ مشاريع وسيناريوهات تلك الدول، أيضا فهذه القوى تملك سلاحا ثقيلًا «طائرات مسيرة، دبابات، أنواع مختلفة من المدافع، صواريخ بأنواعها، رادارات» وتستولي على مناطق ومساحات كبيرة، جاعلتها قواعد لها، بالتالي فهي ضمن المعادلة الإقليمية والدولية.

هذه ليست معلومات سرية، فهي بمتناول كل يد، الجميع يعرف ذلك، لكن ما يثير «الضحك» او «الحزن» ان هناك من يطالب بتوفير «بيئة آمنة» للانتخابات؛ تجتمع قوى شبابية، انبثقت من انتفاضة أكتوبر-تشرين، مترددة في المشاركة من عدمها، تصدر بيانا، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تشترط فيه توفير «بيئة آمنة» لمشاركتها في الانتخابات، بل حتى تلك القوى الأخرى التي حسمت امرها بالمشاركة، الى اليوم وهي تطالب بتوفير «بيئة آمنة»، لأدراكها انها مقبلة على خسارة تامة؛ المطلب ليس مقتصرًا على قوى المعارضة، فالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية والولايات المتحدة، والحلبوسي والخنجر والصدر والحكيم والعامري والبارزاني والمالكي والخزعلي، كلهم يطالبون بتوفير «بيئة آمنة».

لكن لنتساءل أولا ما هي «البيئة الآمنة»؟ الأمن هو



2020/11/12

تصريح

بلاسكارت : انتخابات العراق القادمة ستكون تاريخية و يجب ان تجرى في بيئة آمنة